أثر السياسة المالية على الناتج المحلي غير النفطي الليبي خلال الفترة (1986-2018)

د/سميرة إبراهيم ابودبوس
كلية التجارة – جامعة الزيتونة

ا /حمزة الهادي إبراهيم
كلية التجارة – جامعة الزيتونة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية على الناتج المحلي غير النفطي الليبي خلال الفترة (1986-2018)، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث توصلت النتائج في الأجل الطويل إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية إحصائيا بين الإنفاق العام والناتج المحلي غير النفطي، أما الضرائب فترتبط بعلاقة طردية معنوية إحصائيا،في حين أظهرت نتائج الأجل القصير على وجود تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بسرعة (60.24%)، ويتم العودة إلى حالة التوازن خلال أربعة سنوات.

الكلمات الدالة: السياسة المالية، الإنفاق العام، الضرائب.

مقدمة:

حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية إذ تضع معظم دول العالم زيادة الناتج المحلي الإجمالي في سلم الأولويات لرفع المستوي المعيشي،ولغرض تحقيق ذلك فان الحكومات تلجأ إلى مجموعة من الإجراءات والتدابِير تتخذها من شأنها زيادة الإنتاج،ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعد السياسة المالية من أهم هذه السياسات التي تستطيع الدول من خلالها التأثير على الأوضاع الاقتصادية، وذلك للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، حيث إن السياسة المالية تتسق في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله،ونظراً لما تعانيه ليبيا من مشاكل اقتصادية وسياسية

في السنوات الأخيرة والتي أثرت على الاقتصاد الوطني منذ منتصف العام 2013،حيث انخفضت الصادرات النفطية إلى أقل من أربعمائة ألف برميل يومياً في وقت كانت ليبيا تُصدّر مليون و سبعمائة ألف برميل يومياً عام 2010، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها إغلاق الموانئ والحقول النفطية،وذلك نتيجة عدم استقرار الأوضاع الأمنية مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية،إضافة إلى تهاوي أسعار النفط العالمية منذ يونيو عام 2014، أدى إلى عجز مالي كبير في الميزانية العامة حيث تم تمويله بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي، إضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وتوسيع القطاع العام مع ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية، وكذلك انخفاض الإيرادات غير النفطية،خاصة الإيرادات الجمركية التي كانت من أهم الموارد المالية غير النفطية للاقتصاد الوطني،وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي، والتراخي في دفع الجباية مما انعكس ذلك على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الليبي من اختلال هيكلي في بنية الاقتصاد كونه اقتصاد أحادي يعتمد كلياً على الإيرادات النفطية في تمويل مختلف نفقات الدولة التنموية والجارية،بالإضافة إلى الصراع الدائر في ظل انقسام مصرف ليبيا المركزي،وفي ظل عدم وجود سياسة اقتصادية معلنة وواضحة المعالم والأهداف خلال السنوات الأخيرة،يجعل السياسة المالية المطبقة يشوبها الكثير من الغموض والتردد،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة ما يظهر من تشوهات بالاقتصاد الليبي،بإعتبار أن السياسة المالية لأي دولة ماهية إلا الأسلوب الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة مصادرها الإيرادية،وبرامجها الإنفاقية لأحداث آثار على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي،وذلك لتحقيق أهداف المجتمع،وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تكمن في التساؤل التالي:

– ما مدى تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي غير النفطي الليبي خلال الفترة (1986–2018)؟

فرضية الدراسة:

للسياسة المالية تأثير ايجابي في تحديد معدلات النمو للناتج المحلي غير النفطي في ليبيا

أهداف الدراسة:

1– السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

2– قياس العلاقة بين السياسة المالية والناتج المحلي غير النفطي الليبي

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في التعرف على طبيعة السياسة المالية ومدى فعاليتها في الوصول إلى الأهداف المرجوة من خلال تطبيقها، وكما توضح الأدوات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل التطورات الحاصلة في الاقتصاد الليبي

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج القياسي،وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وذلك للوصول إلى نتائج تساعد صانعي السياسات الاقتصادية في اتخاذ الإجراءات والقرارات الملائمة والداعمة للنمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

لقد اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي،حيث تم تطوير العديد من النماذج التطبيقية لدراسة هذه العلاقة ومن بين هذه الدراسات الأتي:

– ركزت دراسةDevarajan et al (1996) على العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في43 دولة نامية خلال الفترة (1970–1990)، حيث توصلت النتائج إلى أن الاستهلاك العام له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بينما كان للاستثمار العام تأثير سلبي، في حين لم تجد أثراً كبيراً في إجمالي الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

فيما بحثت دراسة (1998 Kireyev) العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والإنفاق العام في السعودية خلال الفترة (1969–1997)، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والنمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

ودرس صلاح الدين (2014)، واقع الإيرادات العامة بشقيها النفطي وغير النفطي،وكذلك مدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية وغير النفطية، وكذلك أن معامل تحديد R يفسر 83% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط،و تعزي إلى التغيرات النفطية وغير النفطية، في حين أن 34% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي إلى عوامل خارجية.

كذلك بينت دراسة العرابي، مستوي، البرود، (2016) أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2013)، حيث تم

استخدام اختبار نموذج الانحدار الذاتي(VAR)، وقد توصلت النتائج إلى أن للضرائب غير المباشرة أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي.

وتناولت دراسة يغني (2019) العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي الليبي خلال الفترة (1990-2018)، حيث تم استخدام اختبار التكامل جوهانسون والذي أكد على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل،في حين أكد اختبار السببية لجرانجر على وجود علاقة في الأجل القصير.

فيما بحثت دراسة العشي، بوراس (2019) أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، باستخدام معادلة الانحدار المتعدد،حيث بينت النتائج أن الكتلة النقدية وسعر البترول والجباية العادية لها تأثير ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

وتطرقت دراسة رحومه، الصالحي (2019) إلى اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2017)، وذلك بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك جوهانسون، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية قصيرة الأجل، وطويلة الأجل تتجه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو في الإنفاق الحكومي.

كما ركزت دراسة هويدي، عبدالله (2019) على أهمية الإيرادات الضريبية غير النفطية وأثرها على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2008)، حيث اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وقد توصلت النتائج إلى أن المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان) لها تأثير إيجابي مع حجم الاستهلاك العام، أما التحصيلات الضريبية لها تأثير سلبي.

أولا: الإطار النظري:

1-السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي:

يرى الكلاسيك بأن أوجه الإنفاق العام يقتصر على الدفاع والأمن الداخلي والعدالة والمرافق العامة، حيث تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل. ولهذا فأن النظرية الكلاسيكية تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لأن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون، فتدخلها في غير المجالات المحددة لها يؤدي إلى تبذير جزء من الموارد الاقتصادية، وكذلك ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في ظل مفهوم الدولة الحارسة. (الكفراوي، 1997،ص152)

2- السياسة المالية في التحليل الكينزي:

أدت أزمة الكساد العالمي التي اجتاحت دول العالم عام1929 إلى تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض الدخل القومي،حيث أدت هذه النتائج إلى خروج السياسة الاقتصادية من موقفها الحيادي، بأن أفسحت المجال أمام وجهات نظر أخرى مختلفة، تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة متمثلة في التوسع في الأنفاق العام لمحاربة البطالة وإعادة الانتعاش الاقتصادي، و تلك الأفكار نادي بها الاقتصادي الانجليزي كينز إذ أوضح أن السياسة المالية من بين أكثر الأدوات أهمية في الحد من البطالة والكساد، وأنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى من الطلب الكلي الفعّال في الاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية، بل إن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي يرفع الطلب الكلي الفعّال إلى مستوى التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات والمتمثلة بخفض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي، أو كلاهما، لذلك دافع كينز عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في فترات الكساد (الدعمي، 2010، ص ص 52 -55)

ثانياً: الدراسة القياسية:

1- نموذج الدراسة:

تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Testing Approach)، حيث يعد هذا الأسلوب من الأساليب القياسية الحديثة التي تم استخدامها من قبل (Pesaran et al., 2001) في مجال الاقتصاد القياسي. وذلك لكونه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، وكما يعمل على تقدير علاقات الأجلين الطويل والقصير في معادلة واحدة، حيث أن نتائج تطبيقها تكون أكثر مع حجم العينات الصغيرة (Jammazi et. al,2015)،pp:173 -187)، وقد تم الحصول على بيانات المتغيرات من أعداد مختلفة من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، و وزارة التخطيط، وذلك لدراسة أثر السياسة المالية على الناتج المحلي غير النفطي الليبي خلال الفترة(1986-2018)،حيث تم إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج وذلك للوصول إلى أفضل النتائج التي تخلو من المشاكل القياسية، ويمكن صياغة المعادلة الرياضية بالشكل التالي:

$$GDP = \alpha + \beta_1 EX + \beta_2 TX + ut \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي غير النفطي

ER: الإنفاق العام

TX: إيرادات الضرائب

(α, β): ثوابت

Ut: حد الخطأ

حيث يتم تقدير نموذج ARDL وذلك بإتباع الخطوات التالية:

(Baranzini et al. 2013,pp464-479)

الذي يأخذ الصيغة التالية:UECMأ- يتم اختبار التكامل المشترك وذلك في إطار

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \Delta x_{t-1} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 Y_{t-1} + \eta_t \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث تعبر المقدراتλ_1وλ_2عن معاملات العلاقة طويلة الأجل، أما β و θ فتعبر عن معلومات العلاقة قصيرة الأجل، ويشير الرمز Δ إلى الفروق الأولي للمتغيرات بينما يمثل كل من m, n فترات الإبطاء الزمني،أما η تمثل حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (2) من خلال:

الفرضية الصفرية: عدم وجود تكامل مشترك	الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك
$= 0H_0: \varphi = \delta$	$\neq 0H_1: \varphi \neq \delta$

وبعد تقدير المعادلة (2) يتم تطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) والذي يستند على اختبار Wald-test لاختبار تلك الفرضيات، حيث يتم مقارنة قيمة F-statistic المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل (Pesaran et al., (2001، فإذا كانت قيمة F-Statistics المحسوبة اكبر من قيم الحد الأعلى الجدولية في هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة F-statistic أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة F-statistic المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى فتكون النتيجة غير محسومة.

ب- تقدير معادلة الأجل الطويل في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تأخذ الصيغة التالية:

$$Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{\rho} \vartheta_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i x_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث تمثل كل من ϑ و δ معاملات المتغيرات وتشير q و ρ إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات،ε تمثل حد الخطأ العشوائي

ت- استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) وذلك للحصول على علاقة قصيرة الأجل، حيث تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{\rho} \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \Delta x_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + v_t$$

$$\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث أن ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة الأجل القصير ،وتمثل ψ :معامل تحديد الخطأ،ويفترض أن تكون قيمته سالبة ومعنوية.

2- تقدير نموذج الدراسة:

2-1 اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج للتأكد من مدى استقرارها، وتحديد درجة تكاملها للتفادى من نتائج الانحدار الزائف، وقد تم الاعتماد على اختبار ديكي فوللر (ADF) كما يوضح الجدول رقم (1)، حيث بينت النتائج أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، واستقرت عند أخذ الفروق الأولى، ما يعني أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (1) اختبار جذر الوحدة

Variables	Level		1st difference	
	Constant	Trend and Constant	Constant	Trend and Constant

GDP	-1.268853	-0.731505	-3.603722	-3.867391
EX	-1.452052	-1.672721	-4.077136	-4.06248
TX	-2.359349	-2.292961	-4.223829	-4.223412
At0.05	-2.960411	-3.562882	-2.960411	-3.562882

– المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

2-2 -اختيار فترة الإبطاء

لتحديد طول فترة الإبطاء التي يجب أن يتضمنها النموذج القياسي للدراسة، فقد تم الاعتماد على معيار اكايك (AIC)الذي يعطي أقل قيمة، و الشكل رقم (1) يوضح نتائج تقدير النموذج وبمدد تخلف زمني هي (2،1،2)

شكل رقم (1) اختيار فترة الإبطاء

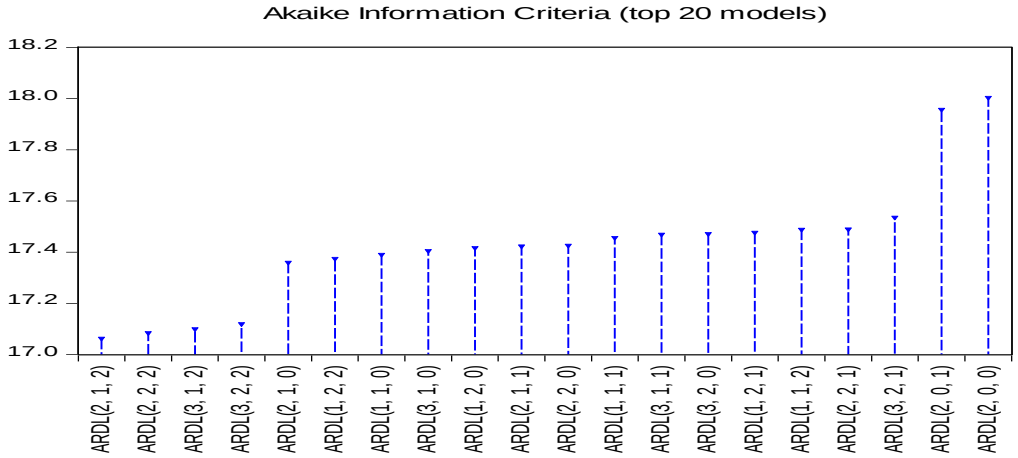

- المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

2-3- اختبار الحدود Bounds Test:

تأتي هذه الخطوة للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي غير النفطي والإنفاق العام والضرائب باستخدام اختبار الحدود Bounds (test)، وذلك بمقارنة قيمة F-statistic المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة كما يوضح الجدول رقم (2) أن قيمة F-Statistics المحسوبة (5.381827) أكبر من الحد الأعلى عند كل مستويات المعنوية، وهذا يعني أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة

جدول رقم (2)اختبار الحدود Bounds Test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.381827	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

– المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

2-4- تقدير معاملات الأجل الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي غير النفطي والمتغيرات التفسيرية، فإن الخطوة التالية تتضمن تقدير معلمات نموذج ARDL للأجل الطويل كما يوضح الجدول رقم(3)، أن الضرائب ترتبط بعلاقة طردية معنوية إحصائياً مع الناتج المحلي غير النفطي، حيث أن زيادة الضرائب بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 1261.4 % ، وكما أشارت الدراسة أن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة عكسية غير معنوية إحصائياً مع الناتج المحلي غير النفطي.

جدول رقم (3)تقدير معاملات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-21.88391	18.8004	-1.164013	0.2564
TX	1261.443	307.0803	4.107859	0.0004
C	9052.592	1815.937	4.985081	0.0000

– المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

2-5-تقدير معاملات الأجل القصير

يتم استخدم نموذج تصحيح الخطأكشرط لقبول تقديرات النموذج في الأجل القصير، حيث يقيس سرعة التعديل التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل كما يوضح الجدول رقم (4) أن قيمة حد تصحيح الخطأ بلغت (-0.246006)،وهذا يعني أنه يوجد تصحيح من الأجل القصير

إلى الأجل الطويل بسرعة (60.24%)، ويتم العودة إلى حالة التوازن خلال أربعة سنوات، وكما بينت نتائج تقدير معاملات الأجل القصير أن كل المعلمات المقدرة كانت معنوية إحصائياً.

جدول رقم (4) تقدير معاملات الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.450585	0.09497	-4.744516	0.0001
D(EX)	24.5857	4.27481	5.751295	0.0000
D(TX)	460.1905	70.35326	6.541139	0.0000
D(TX(-1))	442.8113	102.6407	4.314189	0.0003
CointEq(-1)*	-0.246006	0.049869	-4.933074	0.0001

– المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

2-6- الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر:

للتحقق من جودة النموذج المقدر في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية كما يوضح الجدول رقم (5) ومن بين هذه الاختبارات ما يلي:

- تشير إحصائية اختبار(LM-tsetBreusch-Godfrey Serial Correlation)إلى خلو النموذج المقدر من الارتباط الذاتي بين البواقي.
- تشير إحصائية اختبار (Heteroskedasticity- test) إلى عدم وجود اختلاف تباين حد الخطأ في النموذج المقدر.
- تشير إحصائية اختبار (Jarque- Bera-test)إلى ان حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (5) الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	0.6721	Prob.	0.185532	F-statistic
	0.5693	Prob. Chi-Square	0.323874	Obs*R-squared
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	0.7771	Prob.	0.635070	F-statistic
	0.6782	Prob. Chi-Square	8.387699	Obs*R-squared
	0.9879	Prob. Chi-Square	3.196408	Scaled explained SS
Normally Distrbuted Test	0.435450	.Prob	1.662750	Jarque- Bera

– المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

2-7- اختبار استقرار النموذج:

للتأكد فيما إذا كانت هذه المتغيرات لم تظهر تغيراً هيكلياً في سلوكها عبر الزمن خلال فترة الدراسة، فقد تم إجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUM Of Squares) كما يوضح الشكل رقم (2)،أن إحصائيتي الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5%.

شكل رقم (2) اختبار استقرار النموذج

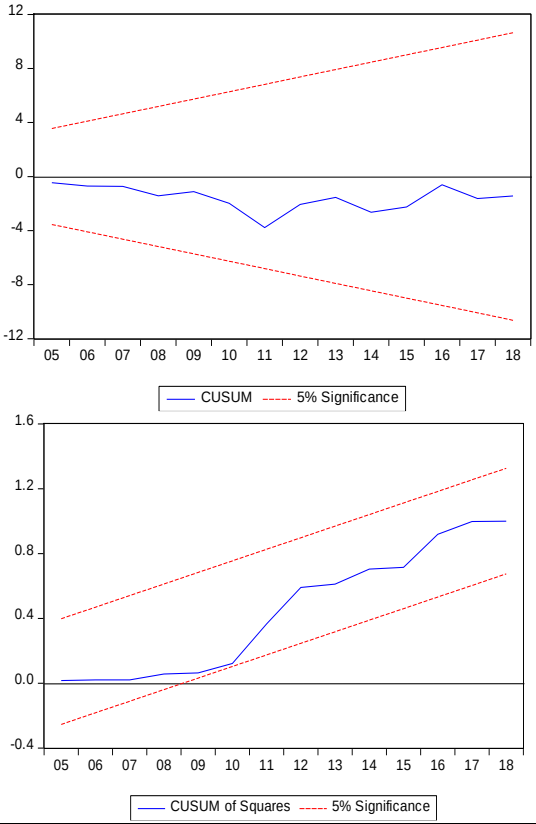

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- أوضحت نتائج جذر الوحدة أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، واستقرت عند أخذ الفروق الأولى.

2- أفصحت النتائج عن وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الناتج المحلي غير النفطي والضرائب، أما الإنفاق العام فيرتبط بعلاقة عكسية غير معنوية.

3- أن قيمة حد تصحيح الخطأ بلغت (-0.246006) ،وهذا يعني أنه يوجد تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بسرعة (60.24%)، ويتم العودة إلى حالة التوازن خلال أربعة سنوات، وكما بينت نتائج تقدير معاملات الأجل القصير أن كل المعلمات المقدرة كانت معنوية إحصائياً.

4- أن الإنفاق العام يتم تحديده في ضوء توافر الإيرادات الممولة له وبشكل خاص الإيرادات النفطية، حيث أن الإنفاق العام يبدو موجه أغلبه إلى الإنفاق الاستهلاكي.

5- أن للإيرادات الضريبية دوراً كبيراً في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو استخداماتها المثلي.

6- إن السياسة المالية في ليبيا تعتمد كلياً على الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد الوطني وتمويل المشروعات الاقتصادية.

التوصيات:

1- إحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

2- تحفيز التصدير غير النفطي وحماية المنتج المحلي بغية تعزيز وتنويع سلع التصدير الأخرى.

3- ضروري مراجعة السياسة المالية بما يكفل ترشيد الإنفاق العام ولاسيما الإنفاق التنموي.

4- ضرورة العمل للارتقاء بمستوى الخدمات الضريبية، والعمل على تطوير وتحديث وتبسيط الخدمات الضريبية لتصل إلى المعايير المعتمدة دولياً، وأن يتم التركيز على الضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة التي لها مثيل من المنتجات المحلية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- العرابي، حمزة، مستوي، عادل، البرود، أم الخير، (2016)، أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة المعارف، جامعة البويرة، السنة العاشرة، العدد20، جوان

- جمعة، صلاح الدين، (2014)الإيرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2000-2012)، مجلة كلية الاقتصاد والتجارة، زلتين، العدد 4.

- يغني، طارق سليمان (2019)، العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي للقطا غير النفطي –دراسة تطبيقية علي الاقتصاد الليبي للفترة(1990-2018)، مجلة المعرفة، كلية التجارة، العدد العاشر، سبتمبر.

-هويدي، إبراهيم مصطفي، عبدالله، الحسين الهادي، (2019)، أهمية الإيرادات الضريبية غير النفطية وأثرها على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2009)، مجلة كلية الاقتصاد والتجارة، زلتين، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 14، ديسمبر

- الكفراوي، عوف محمود، (1997)، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

- الدعمي، عباس كاظم، (2010)، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

- رحومه، عبد السلام مسعود، الصالحي، عبد العزيز علي، (2019) أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي، دراسة قياسية علي الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1999-2017، مجلة جامعة الزيتونة، العدد31، سبتمبر.

– العشي، هارون، بوراس، فايزة، (2019)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2016) مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، المعهد العالي للعلوم والتقنية، درنة، ليبيا المجلد 7، العدد3، ديسمبر

– وزارة التخطيط – الحسابات القومية – طرابلس ، ليبيا، أعداد مختلفة

– مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، طرابلس، ليبيا ، أعداد مختلفة

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

-Devarajan, S., V. Swaroop, and H. Zou, 1996, "The Composition of Public Expenditure and Economic Growth," Journal of Monetary Economics, Vol. 37.

-Kireyev, A., 1998, "Key Issues Concerning Non-Oil Sector," In Saudi Arabia Recent

Economic Development Issue, Vol. 48: (Washington, DC International Monetary Fund).

- Jammazi, R., Lahiani, A., & Nguyen, D. K. (2015). A wavelet-based nonlinear ARDL model for assessing the exchange rate pass-through to crude oil prices. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 34

-Baranzini. A. Weber, S, Bareit ، M. and Mathys ، N . A . (2013)، The causal relationship between energy use and economic growth in Switzerland ، Energy Economics ،Vol, 36